

La Crise de la dette extérieure d'Algérie (1986)

تمهيد:

ظهرت المديونية الخارجية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه دول العالم النامي بداية الثمانينيات، حيث أعلنت العديد من هذه الدول عدم مقدرتها على سداد الديون عند قرب الاستحقاق، ولعل أولى هذه الدول كانت المكسيك عام 1982، لتتبعها خلال فترة وجيزة كل من الأرجنتين والبرازيل وباقي دول أمريكا اللاتينية ثم تنتقل إلى دول إفريقية مثل الجزائر، ولعل التساؤل الجوهرى الذي يطرح نفسه في هذا المقام كالتالى: ما هي أسباب المديونية الخارجية في الجزائر وكيف تطورت؟ وكيف كانت انعكاساتها على مختلف الأوضاع؟ وسوف نحاول الإجابة على هذه الأسئلة كما يلي:

أولاً- تعريف المديونية الخارجية:

بحسب التعريف المركزي المحدد سنة 1984*، يقصد بالمديونية الخارجية ما يلي: "إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما اتجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل".¹

وكتبسيط هي لجوء الدولة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل نفقاتها المحلية وعادة ما تكون لتغطية نفقاتها الاستثمارية، وهذا عند عدم كفاية مواردها الذاتية.

وفي حال الحصول على هذه الأموال من السلطات الرسمية لدولة أخرى تعرف بالديون العامة أو الرسمية، وفي حال كان مصدرها القطاع الخاص تعرف بالديون الخاصة، أما القروض التي يكون مصدرها المنظمات الدولية فتعرف بالقروض المتعددة الأطراف.²

وعديد دول العالم تلجأ إلى الاستدانة وفق المنطق السابق ولهذا فهي ظاهرة عادية، لكن تصبح غير عادية و غير صحية عندما تزيد نسبتها بشكل تصبح الدولة غير قادرة على تسديدها عند تاريخ استحقاقها.

ثانياً- تعريف أزمة المديونية الخارجية:

هي حالة عدم قدرة الدولة على تسديد التزاماتها الخارجية (ديون، فوائد) عند تاريخ استحقاقها (سدادها) لقلة أو انعدام الموارد المالية لذلك، ويستدل على ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية عن وضعية المديونية الخارجية خلال فترة زمنية معينة.

* نظراً لعدم وجود تعريف موحد للمديونية الخارجية، صدر هذا التعريف عن مجموعة عمل ضمت: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي (WB)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بنك التسويات الدولية.

¹ - DEMBINSKI. M. Pawel, **l'endettement international**, OCDE, Paris, 1988, p :20

² - فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول النامية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 28.

ثالثاً- مؤشرات المديونية الخارجية، وتصنيفاتها:

يلجأ الاقتصاديون والمحللون إلى حساب بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية عن المديونية الخارجية من أجل الوقوف على مدى تطورها وخطورتها وبالتالي احتمال تحولها إلى أزمة، الامر الذي يستدعي اتخاذ تدابير استباقية لادارتها، ومن اهم هذه المؤشرات نجد:

1-مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: فكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على زيادة اعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل (الاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك) والعكس صحيح. وبالرغم من أهميته فهة لا يعطي صورة دقيقة عن مقدرة الدولة على سداد التزاماتها على المدى البعيد.¹

2-مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات: حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، معنى ذلك أن هذا البلد قد يواجه مشاكل الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الدائنين.

3-مؤشر نسبة خدمة الديون إلى الصادرات: يقيس هذا المؤشر حصة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية (الفوائد) وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين (أي المقدرة على سداه) في حالة حدوث انخفاض غير متوقع في الصادرات. ويتحدد هذا المؤشر على حسب مستوى أسعار الفائدة وبنية آجال المديونية، ذلك أن ارتفاع نسبة الديون قصيرة الاجل سوف تزيد من نسبة خدمة الديون إلى الصادرات والعكس صحيح.

4- مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى الديون الخارجية: يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية للبلد، ومن ثم طاقته على مواجهة أعباء مديونيته، وتحديد قيمة هذا المؤشر ما إذا كان على الدولة التعديل في سياستها الاقتصادية وبالضبط سعر الصرف بالتخفيض لعلاج عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها أم لا. ويصنف تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي، ثقل مديونية الدول حسب مؤشرين رئيسيين:

1-نسبة القيمة الحالية لخدمة الديون (الأصل+الفوائد) إلى إجمالي الصادرات (بما فيها تحويلات المهاجرين)

2-نسبة القيمة الحالية لاجمالي خدمة الديون (الأصل+الفوائد) إلى الدخل القومي الإجمالي

وعلى أساس ذلك تصنف الدولة حسب مديونيتها إلى:

1-دولة ذات مديونية شديدة: وذلك في حالة ما إذا تجاوز مؤشر الدين إلى الصادرات نسبة 220%، أو تجاوز مؤشر الدين إلى الدخل القومي نسبة 80% .

2- دولة ذات مديونية متوسطة: وذلك في حالة ما إذا كان المؤشر الأول مساويا لنسبة 132%، أو المؤشر الثاني كان مساويا لنسبة 48%.

3-دولة ذات مديونية بسيطة: وذلك إذا ما سجل المؤشر الأول نسبة أقل من 132%، أو سجل المؤشر الثاني نسبة أقل من 48%.²

¹ - عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية، (دراسة قياسية إقتصادية لاثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 69.

² - بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، **جسر التنمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد : 30، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي، الكويت، 2004م ص ص: 7-16.

رابعاً- مراحل تطور المديونية الخارجية الجزائرية (1971-1999):

لقد اندلعت أزمة المديونية الخارجية في الجزائر سنة 1986 عندما عجزت عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية من ديون و فوائد خصوصا هذه الأخيرة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 5-1 : تطور أزمة المديونية الخارجية في الجزائر (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
حجم الدين	0.95	1.265	2.3	2.9	3.305	4.477	5.934	8.316	13.427	16.128
خدمة الدين	0.05	0.17	0.189	0.3	0.710	0.457	0.774	1.028	1.489	2.792
خدمة الدين إلى الصادرات						9.4				
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
حجم الدين	17.858	16.771	15.771	15.118	14.970	17.310	21.72	27.895	25.839	26.859
خدمة الدين	2.400	4.09	4.842	5.806	5.205	4.79	4.12	5.275	6.545	7.005
خدمة الدين إلى الصادرات						35.8	56.7	53.8	78.4	69.5
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حجم الدين	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.62	31.222	30.261	28.140
خدمة الدين	8.6	9.2	8.8	9.1	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1
خدمة الدين إلى الصادرات	66.7	74.2	76.5	87.5	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5	39.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الدين	25.088	22.311	22.540	23.353	21.821	17.192	5.612	5.606	5.586	5.687

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور النشاط الاقتصادي والنقدي للجزائر، أعداد مختلفة (1980-2009).
- هني أحمد، المديونية، دار المعرفة الاقتصادية، الجزائر، 1992، ص: 83
- مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسات التسويقية، يومي: 20-21 أبريل 2004، المركز الجامعي بشار، ص: 2.
- تريكي حسان، بن تروش عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

من الجدول أعلاه يمكننا استنتاج مراحل تطور المديونية الخارجية الجزائرية طوال الفترة (1971-1999)

، كما يلي :

المرحلة الأولى : (1970-1979)

لقد شهدت المديونية الخارجية للجزائر خلال هذه المرحلة إرتفاعا كبيرا ومستمرًا، حيث انتقل مبلغ الدين من 0.95 مليار دولار سنة 1970 إلى 16.128 مليار دولار سنة 1979 أين تضاعف بـ 17 مرة تقريبا في غضون 8 سنوات فقط، بينما انتقلت خدمات الدين من 0.05 إلى حوالي 2.8 مليار دولار لنفس الفترة أي زيادة بـ 58 مرة، ولعل ذلك فسر بعدة عوامل أهمها توافق هذه المرحلة مع مرحلة تنفيذ المخططات الرباعية

التموية والمبالغ المالية الكبيرة التي كانت تستهلكها خصوصا مشاريع التصنيع، فالبرغم من إنتعاش إيرادات الحكومة آنا ذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط (الصدمة النفطية الأولى والثانية)، إلا أن الحكومة اضطرت للإقتراض من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة بسبب أزمة الركود التضخمي التي أصابت العالم الراسمالي.

المرحلة الثانية : (1980-1989)

سجلت حقبة الثمانينيات وثيرتين متناقضتين، شهدت ففي البداية سجل تراجع ملحوظا في قيمة الدين الخارجي استمرت لمدة أربع سنوات ، حيث انخفضت من 17.8 مليار دولار سنة 1980 إلى 14.9 مليار دولار سنة 1984، حيث يفسر ذلك بتحسّن الوضعية المالية للبلاد بسبب تحسّن الظروف الدولية المتعلقة بالارتفاع المزدوج لأسعار المحروقات (36 دولار سنة 1980) وأسعار الدولار من جهة أخرى، الأمر الذي دفع بالحكومة للإبتعاد عن الاستدانة بعض الشيء. وخلال الفترة الموالية عاودت المديونية إلى الارتفاع من جديد لتنتقل من 17.3 إلى 26.8 مليار دولار وذلك لعكس الاسباب السابقة حيث سجلت اسواق النفط انهيارا كبيرا سنة 1986 (13 دولار) ويسجل سعر صرف الدولار انخاضا من جهة أخرى، مما كان له اثر بالغ على مداخل الجزائر من العملة الصعبة، وفي هذه الظروف انخفضت عائدات الجزائر من تصدير البترول من 13.58 مليار دولار إلى 8.11 مليار دولار بين 1985-1986 وترتفع المديونية بـ 4 مليار دولار خلال سنة، كما أصبحت خدمات الدين تلتهم جزء كبير من الصادرات بانقلابها من 9.4% سنة 1975 إلى 56% سنة 1986 ثم تنتقل إلى 78% سنة 1988، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تزايد قيمة الديون قصيرة الأجل ذات أسعار الفائدة المرتفعة (عكس الديون الطويلة والمتوسطة) مما ساهم في تضخم المديونية أكثر، حيث انتقلت قيمة هذه الديون من 1 مليار دولار (1986) إلى 1.840 مليار دولار (1989). وفي ظل هذه المعطيات تراجعت مقدرة الدولة عن سداد التزاماتها، وكانت مرغمة على الذهاب الى الهيئات المالية والنقدية الدولية لطلب المعونة المالية.¹

المرحلة الثالثة : (1990-1998)

مع مطلع التسعينات (1990)، استمرت المديونية في الارتفاع نتيجة التمويل المتحصل عليه في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي (1989-1991)، ثم تسجل انخفاضا فاستقرارا طوال الثلاث سنوات الموالية (1991-1992-1993) وهو الذي يفسر باستقرار أسعار النفط (حرب الخليج الثانية) والارحية المالية بفضل التمويل السابق غير أن الأوضاع لم تكن على مايرام وذلك بسبب استمرار فقدانها جزء كبير من عائدات التصدير لتغطية فوائد الديون التي بلغت أقصاها 87% سنة 1993، حيث لم يتبقى لها رصيد لتغطية الواردات الضرورية (غذاء ودواء).

وخلال الفترة الموالية (1994-1998)، كانت البلاد على مشارف أزمة إقتصادية خطيرة بسبب التراجع الكبير في الموارد المالية للحكومة بسبب استمرار انهيار أسعار المحروقات من جهة ومن جهة أخرى إلتهام المديونية الخارجية وفوائدها معظم تلك المداخل على الرغم من قلتها فضلا عن عدم الإستقرار السياسي

¹ - مشيري الوردى، المرجع نفسه، ص: 75-76.

والأمني الذي أصبحت تعرفه البلاد (التخريب والاختلاسات)¹، كل هذا دفع الحكومة إلى العودة إلى الإقتراض من الهيئات النقدية والمالية الدولية والقبول ببرامج الإصلاح الاقتصادي الشامل المقترحة عليها مجبرة لا مخيرة، مما أدى ذلك في النهاية إلى تضخم المديونية وارتفاعها من جديد انطلاقاً من سنة 1994 وتستمر حتى سنة 1996 مع تسجيل تراجع تدريجي في مدفوعات خدمات الدين بفضل عمليات إعادة الجدولة الديون التي استفادت منها خلال هذه الفترة، إلا أنه ومع بداية سنة 1997 سجل بعض التراجع في حجم الديون إلى 31.2 ثم 30.2 مليار دولار سنة 1998. وذلك بفضل التحسن المسجل في الإنتاج الوطني (الإنتاج الفلاحي) وبداية تحسن أسعار النفط.

المرحلة الرابعة : (1999-2009)

تعتبر مرحلة نهاية التسعينات وبداية الألفية مرحلة عودة الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد، والتي رافقها تحسن تدريجي في أسعار النفط وهو الذي ساهم في بداية تعافي الاقتصاد الوطني وتحسن مداخيله، مما سمح في تقليص حجم المديونية الخارجية من 30.2 مليار دولار (1998) إلى 17.2 مليار دولار (2005) أي بحوالي 43%، وخلال المرحلة الموالية كان الانخفاض بوشيرة أكبر وذلك بفضل التسديدات المسبقة التي باشرت الجزائر اتجاه دائئها خلال سنوات 2005 و2006 والذي سمح بتقليص حجم المديونية إلى 5.6 مليار دولار سنة 2006 وتستقر على هذا النحو تقريباً حتى 2009. ويعود قرار التسديد المسبق للديون الذي اتخذه رئيس الجمهورية الأسبق "عبد العزيز بوتفليقة" وذلك قبل تاريخ استحقاقها سنة 2011، إلى الوفرة المالية من العملات الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة جراء الارتفاع الكبير في أسعار النفط.²

رابعاً- أسباب نشوء أزمة المديونية الخارجية في الجزائر: ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية:³

أ- عوامل داخلية:

1. ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر: و يتجلى ذلك في الخطط التنموية التي قامت بها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك، حيث فاقت الانجازات إمكانيات التمويل المحلية فتم اللجوء إلى القروض الأجنبية. تجدر الإشارة أن مخططات فترة السبعينات كانت تمول بنسبة 25% من عائدات المحروقات، و 75% من القروض الأجنبية.⁴

2. عدم التحكم في سياسة الإقتراض الخارجي: الإفراط في اللجوء إلى الإقتراض الأجنبي رغم القيود التي فرضت على هذا الشأن والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية وأن لا يكون هناك إمكانية تمويل داخلي، و أن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة، إلا أن الذي حصل هو عكس ذلك، ويعد ذلك عاملاً أساسياً في تضخم المديونية الخارجية.

1 - تريكي حسان، بن تروش عماد، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

2 - مشيري الوردي، مرجع سبق ذكره، ص: 78-79.

3 - الهاشمي بوجدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر-أسبابها وآثارها-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد: 12، 1999، ص: 98-103.

4 - مشيري الوردي، المديونية الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 73.

3. النمو الديموغرافي المرتفع: حيث بلغ معدل النمو السكاني أنا ذلك 3.2% سنويا، حيث تسبب هذا العامل في زيادة الحاجة للغذاء والصحة والسكن والتعليم وغيرها من الحاجيات التي عجزت الموارد المحلية عن تلبيتها فلجأت الجزائر إلى طلب قروض أجنبية لتمويلها. ولعل احسن مثال عن ذلك الفجوة الغذائية الكبيرة التي كانت تعاني منها الجزائر والتي كان يخصص لها فاتورة استيراد متزايدة (0.326 مليار دولار سنة 1973 إلى 2 مليار دولار سنة 1982 إلى 3.1 مليار دولار سنة 1991).

4. ضعف نتائج الاستثمار الوطني: وذلك في القطاعات التي مولت بقروض أجنبية حيث لم تساهم في زيادة الإنتاج والتصدير الوطني بل بالعكس، مما نجم عنه نقص في الموارد وعدم المقدرة على تغطية الواردات وخدمة الديون، فتم اللجوء إلى الاستدانة و ربما يرجع ذلك إلى:

✓ ضعف التسيير وتخصيص الموارد: بانجاز مشاريع لا تدر أرباح أو أرباح ضعيفة؛

✓ انتشار الفساد المالي والإداري، ولعل من أهم مظاهره: تحويل جزء من أموال الاستثمار إلى

الاستهلاك، و القيام بتهريب الأموال المخصصة للاستثمار.

✓ عدم انجاز بعض المشاريع، أو استغلالها بأقل م طاقتها الإنتاجية.

ب- عوامل خارجية:

1. تدهور معدل التبادل التجاري: في أغلب الفترات من السبعينات والثمانينيات كانت قيمة الواردات الجزائرية تفوق قيمة الصادرات بشكل كبير مما جعلها تسجل عجزا مستمرا في ميزانها التجاري، بسبب انحصار صادراتها في النفط الذي شهدت أسعاره انخفاضا كبيرا في تلك السنوات، مقابل الواردات التي كانت تتشكل أساسا من المنتجات المصنعة (الإنتاجية) ذات الأسعار المرتفعة دوما، مما دفع بالجزائر إلى الاستدانة دوما لتغطية هذا العجز في الميزان التجاري.

2. انهيار أسعار النفط: طيلة الفترات السابقة شكلت عائدات تصدير النفط النسبة الكبرى (94%) من إجمالي عائدات التصدير والمورد المالي الأول في البلد ولهذا فان انخفاض أسعار النفط سوف تكون له انعكاسات سلبية على سيرورة الاقتصاد الوطني، فمع حلول سنة 1986 شهدت أسعار النفط في البورصات العالمية انخفاض رهيب من \$27.5 إلى \$13، وبذلك انخفضت الموارد المالية لها من 13.5 مليار \$ إلى 8.11 مليار \$ سنة 1986، إذ مع انهيار مداخل الجزائر من النفط أصبحت البلاد غير قادرة لا على الاقتراض ولا على تسديد القروض السابقة، مما اضطرها الأمر إلى إتباع سياسة تقشفية لتوفير بعض الموارد المالية.

3. تقلبات أسعار الصرف: لعبت التقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا في تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومنها الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية يتم تقييمها (ربطها) بالدولار، وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الامر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض. ولعل التدهور الذي شهدته أسعار صرف الدولار* في بعض سنوات السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات كان سببا في تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

* بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية، آنذاك عن قاعدة برينن وودز (أي إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب) مما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار، و إذا علمنا أن مداخل الجزائر مقومة بالدولار هذا يعني انخفاض قدرتها الشرائية وأصبحت بدون قيمة له في السوق الدولية مما ضاعف من أزمة المديونية.

4. الشروط الصعبة المفروضة على القروض الجزائرية: فقد كانت من بين العوامل التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للجزائر خصوصا، حيث تميزت القروض الجزائرية بأنها قروض خاصة أكثر منها عامة، و القروض الخاصة كانت تنطوي على شروط جد صعبة مقارنة بالعامه حيث تتميز بـ:

- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة عليها.
- ✓ قصر مدة استحقاق الديون (أغلب ديون الجزائر كانت قصيرة الأجل).
- ✓ قصر مهلة السماح للتسديد.

خامسا- تداعيات أزمة المديونية الخارجية على الجزائر :عرفت الديون الخارجية للجزائر نموا خاصة في فترة التسعينات نجم عنه آثار سلبية وقبل التطرق لها نود أن نشير إلى أن الذي أثقل كاهل الاقتصاد الوطني، لم يكن بصفة أساسية الحجم الكلي للمديونية بقدر ما كانت خدمات الديون وتطوراتها، فقد انتقلت من 4.12 مليار دولار سنة 1986 إلى 9.1 مليار دولار سنة 1993 ويظهر هذا العبء من خلال الحالة المأساوية لمستوى خدمات الديون كحصة من الصادرات حيث انتقلت من 35.8% سنة 1985 إلى 87.5% سنة 1993 أي بمعدل زيادة قدره 50% مما يعني أن الجزائر أصبحت تدفع أربعة أخماس إيرادات صادراتها سنة 1993 بعدما كانت تدفع ثلثها فقط سنة 1985 وكان لكل هذا آثار على مختلف الأصعدة.

1- على الصعيد الاقتصادي :

1-1- الأثر على القدرة الذاتية للاستيراد: تؤثر المديونية الخارجية وأعباءها على القدرة لذاتية للاستيراد، كونها تمتص جزءا كبيرا من عائدات التصدير فلا يتبقى الا القليل لعملية الاستيراد، فكلما زادت مدفوعات خدمة الدين (الأصل+الفوائد) كلما انخفضت حصيله الصادرات وانخفضت معها مقدرة الإقتصاد على الاستيراد، وفي حالة الجزائر شكل ذلك ضغطا على الواردات من الآلات والمعدات والمواد الوسيطة بالانخفاض، وهو ما كان يؤثر سلبا على مجالات الإنتاج والاستثمار بالركود وبالتالي تراجع الدخل والنمو.

1-2- الأثر على الإدخار والاستثمار والتشغيل: شكلت مدفوعات الجزائر لخدمة ديونها، انتقاصا كذلك من قدرتها على توليد الاستثمار المحلي والتشغيل، وذلك بسبب عدم تبقي اموال كافية كمدخرات بعد سداد الديون من عائدات التصدير، ولاسيما في سنوات التسعينات أين تم تطبيق سياسة انكماشية كان لها اثر سلبي للغاية على الاستثمار الذي شهد تراجعا بـ -5.7% (1990) و بـ -15% (1991)، لينعكس بدوره على التشغيل.

1-3- الأثر على الاحتياطات الدولية للجزائر: إن تقادم أعباء خدمة المديونية الخارجية، قد دفع الجزائر عدة مرات إلى استخدام احتياطات الذهب والعملات الصعبة لتسديد جانب من خدمات ديونها، تلك الاحتياطات التي تعتبر بمثابة جهاز أمان يمكن لدولة اللجوء إليه عند الحاجة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة، أو تعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية، او الاقتراض بشروط

جدول رقم 5-2 : تطور احتياطات الذهب والعملة الصعبة للجزائر (1982-2000) الوحدة مليار دولار

السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
إحتياطي الصرف	4.97	3.19	3.84	3.19	2.7	3.32	4.81	6.3	8.45	13.56

المصدر : البنك الدولي، قاعدة البيانات الالكترونية، على الموقع التالي :

[http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?, 3-12-2015 .](http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?l=3-12-2015)

2- على الصعيد الاجتماعي: لقد كان لأزمة المديونية الخارجية آثار اجتماعية كثيرة خاصة بعد الدخول في سياسات التصحيح لتخفيف من حدتها، تحملتها الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة ذات الدخل المحدود بصفة خاصة من خلال :

- تدهور القدرة الشرائية لشريحة واسعة من فئات المجتمع، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية نتيجة خفض الدعم الحكومي والذي لم تصاحبه زيادة حقيقية في مستوى الأجور بسبب اعتماد الجزائر على العالم الخارجي لسد احتياجات المواطنين، فضلا عن تخفيض الدينار الجزائري أمام الدولار، كل هذا أدى إلى تدهور في مستويات معيشة السكان خاصة اصحاب الدخل الضعيفة والثابتة، وليس في مجال الغذاء -وما عرفته من انتشار لسوء التغذية - بل شمل جميع الضروريات كتدهور الخدمات الصحية وارتفاع أسعار الأدوية ضف إلى ذلك الخطر الذي يهدد قطاع التعليم بمختلف أطواره.¹

- زيادة حدة أزمة السكان خاصة مع النمو الديمغرافي حيث قدر عدد سكان الجزائر 29.6 مليون نسمة سنة 1995 وعجز الدولة عن استيعاب التكلفة مما أدى إلى انتشار الأحياء القصديرية.

- ارتفاع معدلات البطالة خاصة بعد إغلاق الكثير من المؤسسات حيث بلغت 28% عام 1996.

3- على الصعيد السياسي: لم تقف أزمة المديونية عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل تجاوز ذلك إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية، إذ يصبح خطر فقدان بعض السيادة السياسية لدولة في تزايد، فلقد تم التدخل من طرف المؤسسات المالية الدولية في بعض القضايا المتعلقة بالسيادة من خلال الالتزام باتفاقيات وبرامج الإصلاح من طرف البلد المدين وهكذا تكون التبعية في القرارات التي تتبناها الدول المتقدمة .

سادسا- تدابير و إجراءات معالجة أزمة المديونية الخارجية: مع تعقد أزمة المديونية الخارجية في الجزائر و بداية انعكاساتها السلبية على سيرورة الاقتصاد و المجتمع ككل بداية من سنة 1986 باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمحلية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تغير شيء في الوضع المتدهور، فراحت مرغمة إلى طلب معونة المؤسسات المالية والنقدية الدولية تحت طائلة المشروطة القاسية كغيرها من الدول النامية وذلك انطلاقا من سنة 1989 وقد مست هذه الإصلاحات العديد من القطاعات: النقدية، المالية، التجارية، الزراعية، الصناعية، الاجتماعية... الخ وقد اعتمدت على أدوات معينة في تحقيق ذلك نذكر منها: إعادة جدول الديون، الخصوصية، تحرير سعر صرف العملة، تحرير التجارة الخارجية، اسعار السلع والخدمات (السلع الغذائية، التجهيز، خدمات النقل، الصحة...)

¹ - الهاشمي بوجدار، مرجع سبق ذكره، ص: 104-106.